

## قانون تنظيم عمل الخاديات في تونس يزيد من تهميشهن

تونس - كشفت مناقشة مشروع القانون المتعلق بتنظيم العمل المنزلي عن العديد من الثغرات القانونية التي لا تضمن حقوق الخاديات وعمل المنازل، وفق رأي نواب لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي بالبرلمان، الذين ناقشوا مشروع القانون. ويتضمن قانون تنظيم العمل المنزلي 30 فصلا تتوزع على خمسة أبواب هي الأحكام العامة، شروط العمل المنزلي، التزامات طرفي العمل المنزلي، المراقبة والعقوبات بالإضافة إلى أحكام مختلفة وختامية.

وقال رئيس لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي، فيصل الطاهري، إن القانون تضمن جملة من الثغرات والنقائص خاصة في ما يتعلق بعنوان القانون الذي يهتم بتنظيم العمل المنزلي، موضحا أن مصطلح العمل المنزلي واسع ويشمل جميع الأعمال التجارية والريحية في المنازل، في حين أن الهدف من القانون هو حماية الخاديات فقط. وأكد الطاهري في تصريح لوكالة تونس أفريقيا للأنباء، أن مشروع القانون يصطدم بصعوبات تطبيقية كبرى، خصوصا في ما يتعلق بممارسة الأعمال الرقابية من قبل منقدي الشغل داخل حرمة المنازل لإثبات بعض الانتهاكات على غرار التحرش الجنسي. وأشار إلى أن العديد من العقوبات الجزرية والخطايا المالية التي تضمنها القانون من شأنها أن تنفر المشغلين من انتداب الخاديات الإناث أو الخدم الذكور.

بذورهم، عبر العديد من النواب عن تحفظاتهم بشأن البنود التي تضمنها مشروع القانون مشيرين إلى أنها سطحية وغير قادرة على ضمان العمل اللائق للخاديات.

وقال النواب إن مشروع القانون لم يتطرق بشكل صريح إلى موضوع التحرش الجنسي أو إلى تنظيم عمل أفراد الجالية الأفريقية في المنازل بالنظر إلى الانتهاكات التي يتعرضون إليها بسبب وضعياتهم الهشة، وفق تعبيرهم. وحذروا من وجود بعض الثغرات القانونية في مشروع هذا القانون التي قد تشكل منقذ للمخالفين من أجل ارتكاب تجاوزات مقلنة، كما دعا الآشرون إلى تضمين القانون كل الآليات التي تضمن حقوق الخاديات المنزليات في ظل انتشار ظاهرة الاستغلال الاقتصادي والاتجار بالبشر والتحرش الجنسي، لاسيما لفئة الأطفال القصر.

وكانت دراسة قامت بها جمعية النساء التونسيات الديمقراطيات عن خاديات المنازل بإقليم تونس الكبرى قد بينت أن قطاع الخاديات بقي خارج المنظومة الحماية تماما بسبب ارتفاع نسبة التهميش الذي تعاني منه النساء على المستوى التشريعي والاقتصادي والاجتماعي.

وأشارت الدراسة إلى تفاقم هشاشة قطاع عمل المنازل لاسيما في أوساط النساء وارتفاع حالات العنف والتمييز ضدهن في فترة ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد وفترة الحجر الصحي الشامل.



حقوق الخاديات غير مضمونة في مشروع القانون الجديد

## «50 مليون امرأة أفريقية تتحدث».. منصة رقمية للنهوض بالمبادرة النسوية في مجال ريادة الأعمال

الربط بين رائدات الأعمال عبر فتح أسواق افتراضية يحسن من تشغيلية المرأة



تيسير نفاذ الأفريقيات إلى معطيات سوق الأعمال هدف لإطلاق المنصة

حتى صدور دستور 2014 الذي نص على أن «كل المواطنين والمواطنات لهم نفس الحقوق والواجبات وكلهم متساوون أمام القانون». وبدورها أكدت فدوى دروسي مديرة التعاون الدولي بوزارة المرأة والطفولة وكبار السن أن المشروع يهدف إلى دعم المرأة الأفريقية في مجال ريادة الأعمال، وذلك من خلال توفير منصة رقمية يمكن للنساء رائدات الأعمال أن يتواصلن عبرها من خلال روابط وحسابات افتراضية.

وأشارت إلى أن المنصة الرقمية هي بمثابة بنك للمعطيات يوفر لرائدات الأعمال وصاحبات المؤسسات في أفريقيا المعلومات اللازمة عن الأسواق الأفريقية وحركة البيع والشراء.

وأكدت لـ«العرب»، أنه كلما زادت عملية التواصل عبر هذه المنصة زادت فرص الشغل.

وقالت دروسي إن طموح المشروع هو وصول عدد النساء الأفريقيات الناشطات عبر المنصة الرقمية إلى 50 مليون امرأة في العام 2022، مشيرة إلى أن المنصة أطلقت أول مرة في زمبابوي ثم تلقتها عديد البلدان الأخرى على غرار لبنان التي تم إطلاق المشروع فيها منذ أسبوع. من جهة أخرى أكدت وزيرة المرأة أن تونس وضعت خطة وطنية للتمكين الاقتصادي للمرأة تشمل مشاريع ومبادرات هادفة للنهوض بالمبادرة النسوية وتحقيق نمو اقتصادي دامج ومستدام.

وأشارت إلى أن برنامج دفع المبادرة الاقتصادية «رائدة» يعد من بين أبرز المشاريع التي شملتها الخطة الوطنية وكانت وزارة المرأة والأسرة وكبار السن أطلقتها سنة 2016 «لتتمية المبادرة النسائية» وهو ما مكن من تحسين تشغيلية المرأة ومن إحداث أكثر من 4500 مشروع نسوي بمختلف جهات البلاد.

وتشهد المرحلة الأولى من هذا المشروع تقييما دقيقا قبل الشروع في تنفيذ مرحلته الثانية التي من المنتظر أن تشمل قطاعات تنموية جديدة.

وكشفت دراسة حديثة لغرفة النساء صاحبات الأعمال في تونس أن عدد النساء في تونس اللاتي يدرن الأعمال يقدر بنحو 18 ألف امرأة، 36 في المئة منهن ينشطن في الصناعة و41 في المئة في مجال الخدمات. وبيّنت الدراسة أن المؤسسات النسائية تميزت بإنتاجية عالية

مجلسها التشريعي الذي تضمنت أحكاما جديدة في مجال الأعمال من بدء أعمالهن التجارية وتطويرها وتوسيع نطاقها، والتعلم من بعضهن البعض وتبادل الدروس. وتحفز هذه المبادرة النساء على الريادة في مجال الأعمال من خلال تيسير نفاذهن إلى معطيات سوق الأعمال وتدريبهن على العمل في إطار شبكي ومواكبة آخر التطورات في مجال التكنولوجيا وقطاعات الإنتاج الجديدة.

خلال تيسير نفاذهن إلى معطيات سوق الأعمال وتدريبها على العمل في إطار شبكي ومواكبة آخر التطورات في مجال التكنولوجيا وقطاعات الإنتاج الجديدة. ويهدف هذا المشروع الذي وقع إطلاقه منذ سنة 2019، إلى دعم المرأة الأفريقية في مجال ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفيره منصة رقمية للربط بين رائدات الأعمال إلى جانب جملة من الخدمات المالية وغير المالية.

وأكدت هوميل خلال الإعلان عن إطلاق المنصة الوطنية أن تونس ستسعى جاهدة إلى الإسهام في تنفيذ المحاور الاستراتيجية لأجندة الاتحاد الأفريقي لسنة 2063 من أجل التمكين الاقتصادي للنساء والشباب والأجندا الأممية لأهداف التنمية المستدامة 2030 إضافة إلى تجسيم الأولويات الوطنية لاسيما في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة ودعم القيادة النسائية ومناهضة العنف المسلط على المرأة.

وأشارت إلى أن برنامج دفع المبادرة الاقتصادية «رائدة» يعد من بين أبرز المشاريع التي شملتها الخطة الوطنية وكانت وزارة المرأة والأسرة وكبار السن أطلقتها سنة 2016 «لتتمية المبادرة النسائية» وهو ما مكن من تحسين تشغيلية المرأة ومن إحداث أكثر من 4500 مشروع نسوي بمختلف جهات البلاد.

وتشهد المرحلة الأولى من هذا المشروع تقييما دقيقا قبل الشروع في تنفيذ مرحلته الثانية التي من المنتظر أن تشمل قطاعات تنموية جديدة.

وكشفت دراسة حديثة لغرفة النساء صاحبات الأعمال في تونس أن عدد النساء في تونس اللاتي يدرن الأعمال يقدر بنحو 18 ألف امرأة، 36 في المئة منهن ينشطن في الصناعة و41 في المئة في مجال الخدمات. وبيّنت الدراسة أن المؤسسات النسائية تميزت بإنتاجية عالية

مجلسها التشريعي الذي تضمنت أحكاما جديدة في مجال الأعمال من بدء أعمالهن التجارية وتطويرها وتوسيع نطاقها، والتعلم من بعضهن البعض وتبادل الدروس. وتحفز هذه المبادرة النساء على الريادة في مجال الأعمال من خلال تيسير نفاذهن إلى معطيات سوق الأعمال وتدريبهن على العمل في إطار شبكي ومواكبة آخر التطورات في مجال التكنولوجيا وقطاعات الإنتاج الجديدة.

خلال تيسير نفاذهن إلى معطيات سوق الأعمال وتدريبها على العمل في إطار شبكي ومواكبة آخر التطورات في مجال التكنولوجيا وقطاعات الإنتاج الجديدة. ويهدف هذا المشروع الذي وقع إطلاقه منذ سنة 2019، إلى دعم المرأة الأفريقية في مجال ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفيره منصة رقمية للربط بين رائدات الأعمال إلى جانب جملة من الخدمات المالية وغير المالية.

وأكدت هوميل خلال الإعلان عن إطلاق المنصة الوطنية أن تونس ستسعى جاهدة إلى الإسهام في تنفيذ المحاور الاستراتيجية لأجندة الاتحاد الأفريقي لسنة 2063 من أجل التمكين الاقتصادي للنساء والشباب والأجندا الأممية لأهداف التنمية المستدامة 2030 إضافة إلى تجسيم الأولويات الوطنية لاسيما في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة ودعم القيادة النسائية ومناهضة العنف المسلط على المرأة.

وأشارت إلى أن برنامج دفع المبادرة الاقتصادية «رائدة» يعد من بين أبرز المشاريع التي شملتها الخطة الوطنية وكانت وزارة المرأة والأسرة وكبار السن أطلقتها سنة 2016 «لتتمية المبادرة النسائية» وهو ما مكن من تحسين تشغيلية المرأة ومن إحداث أكثر من 4500 مشروع نسوي بمختلف جهات البلاد.

وتشهد المرحلة الأولى من هذا المشروع تقييما دقيقا قبل الشروع في تنفيذ مرحلته الثانية التي من المنتظر أن تشمل قطاعات تنموية جديدة.

وكشفت دراسة حديثة لغرفة النساء صاحبات الأعمال في تونس أن عدد النساء في تونس اللاتي يدرن الأعمال يقدر بنحو 18 ألف امرأة، 36 في المئة منهن ينشطن في الصناعة و41 في المئة في مجال الخدمات. وبيّنت الدراسة أن المؤسسات النسائية تميزت بإنتاجية عالية

راضية القيزاني  
صحافية تونسية



مثل إطلاق المنصة الرقمية الأفريقية «50 مليون امرأة أفريقية تتحدث»، الذي تم مؤخرا بتونس، دعما للمرأة الأفريقية في مجال ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي والاجتماعي من خلال الربط بين رائدات الأعمال في أفريقيا وفتح أسواق جديدة لفائدتهن إلى جانب توفير جملة من الخدمات المالية وغير المالية.

ويتيح هذا المشروع الذي تنفذه بشكل مشترك ثلاث مجموعات اقتصادية إقليمية (هي السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ومجموعة شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويشمل بذلك 38 دولة) لفائدة النساء الأفريقيات، المعلومات التي تمكنهن من الوصول إلى الخدمات المالية والتدريب على إدارة الأعمال ومحو الأمية المالية ويقدم لهن أيضا الصناعات والإرشادات المفيدة في أعمال

الاستيراد والتصدير، حيث لا تعد منصة «50 مليون امرأة أفريقية تتحدث» مجرد سوق لعرض منتجات هؤلاء النسوة أو التواصل مع من يقومون بشراء هذه المنتجات فحسب، بل ستسمح هذه الشبكة الاجتماعية للنساء بالتعلم من بعضهن البعض وتبادل الدروس. ويتم الوصول إلى المنصة أساسا عبر الواب أو الهواتف المحمولة لتمكين النساء الأفريقيات من بدء أعمالهن التجارية وتطويرها وتوسيع نطاقها.

واعتبرت إيمان الزهواني هوميل، وزيرة المرأة والأسرة وكبار السن أن إطلاق المنصة جاء في ظرف عالمي استثنائي حتمته جائحة كوفيد - 19 التي تضرت من تداعياتها النساء في المقام الأول وهو ما استدعى التفكير مليا في وضع تصورات جديدة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتحفيزها على الريادة في مجال الأعمال من

المشروع يمكن رائدات الأعمال الأفريقيات من الوصول إلى الخدمات المالية والتدريب على إدارة الأعمال ومحو الأمية المالية

وقالت هوميل إن إطلاق هذه المنصة في تونس، يؤكد مجددا التزام تونس بتوثيق الروابط بينها وبين البلدان الأفريقية الشقيقة ويعزز حرصها على فتح أسواق جديدة بأفريقيا خاصة لفائدة النساء صاحبات الأعمال. وأضافت أن تونس التي تمثل مفترق التجارة بين أوروبا والقارة الأفريقية كانت رائدة في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين منذ صدور مجلة الأحوال الشخصية سنة 1956